

تحديات القوة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط

raamaaabdul00@gmail.com

الملخص:

أضحى النظام الدولي بعد عام ١٩٩١ نظام اقرب الى الاحادية القطبية. متمثلاً بهيمنة الولايات المتحدة الامريكية. وعليه ادت هذه الاحادية الى تفرد الولايات المتحدة الامريكية في قيادة العالم، مستفيدة من امتلاكها لعوامل القوه ومقوماتها المتعددة. ومتبنيه سياسية الهيمنة على العالم، والمبنية على استعمال القوة والتي لم تكن موفقه، وانما ادت الى نتائج فاشلة وغير مقبولة في قضايا دولية كثيرة من العالم. حيث اغرت سياسة (الهيمنة) الولايات المتحدة في التدخل في شؤون كثير من العالم. لابل جعلتها دولة غزو واحتلال كما حصل في افغانستان عام ٢٠٠١، وفي العراق عام ٢٠٠٣، وكذلك النزاع الاسرائيلي الفلسطيني، فضلاً عن الملف النووي الايراني الذي لم تتم به تحقيق نتائج ملموسة وناجعة. وبالمقابل من سياسة الهيمنة الامريكية، فقد برزت جملة تحديات من قبل دول تعد كبرى وتمتلك نفوذ في الجوار الجغرافي لها، وتحاول هذه الدول ابعاد الولايات المتحدة بشتى الطرق والوسائل عن منطقة الشرق الاوسط ومناطق تعدها حيوية بالنسبة لها. اما اهمية الدراسة فأنها تأتي من خلال بيان التحديات الصادرة من دول المنطقة والتي تحاول ايقاف التمدد الامريكي، باستعمال كل الوسائل لأجل ابعاد الولايات المتحدة من مناطقهم الحيوية، كروسيا والصين وحلفائهم في المنطقة.

(*) رئاسة جامعة بغداد.

المقدمة:

ان امتلاك الولايات المتحدة الامريكية لمجموعة من العوامل البشرية والطبيعية والاقتصادية واخرى تتعلق بالتقنيات التكنولوجية والمعلوماتية، ادى الى هيمنتها على عدة مجالات ومنها المجال الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي والعسكري، وهذا التمكن في المجالات كافة جعل منها قوة عالمية بامتياز على الصعيد الدولي، فهي صاحبة اكبر اقتصاد عالمي، واكبر قوة عسكرية في العالم، خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق وما تحقق لها من انتصار عالمي في عام ١٩٩١. ومن هنا برزت رغبتها الحقيقية في قيادة العالم، وعلى الجميع الاذعان لها، على اعتبار انها القوة العالمية الوحيدة من غير منازع. كما انها قائدة حلف شمال الاطلسي. وقد عملت على دعم وتوظيف منظمة الامم المتحدة لأجل تحقيق مصالحها اينما وجدت في العالم، كما عملت السياسة الامريكية على منع الدول الاخرى من الوصول الى مراتب القوة العالمية، وهي تحاول اعاقا كل دور تحاول القيام به الدول الكبرى الاخرى من ان تكون منافسة لها في النظام الدولي الجديد الذي بات يعرف في النظام العالمي بالأحادي القطبية والتفرد به، مستخدمة قوتها الاقتصادية والعسكرية للحيلولة دون ظهور منافس لها في الساحة الدولية. وهذه السياسة الامريكية وجدت كثير من الدول التي تمنع من هيمنة الولايات المتحدة كقطب احادي مهيمن على الشؤون العالمية، وتعمل على اضعاف تلك الهيمنة بكل ما تملك من وسائل الممانعة والرفض. اما الاشكالية، فهي لا تتمثل في ابراز قيمة الهيمنة كسياسة للإدارة الامريكية فحسب، وانما في كون القوة أو الهيمنة، هي من تملي على الولايات المتحدة كيفية صياغة تدابير تجاه هذه التحديات.

ان فرضية البحث تنطلق بانه تزداد وتتنوع التحديات لأجل أضعاف وإيقاف تأثير القوة الامريكية، كلما زاد التدخل الامريكي في منطقة الشرق الاوسط وما يجاورها من الدول. اما هيكلية الدراسة فقد قسمت الى المقدمة، وثلاث مباحث. المبحث الاول تناول ماهية القوة وانواعها ووسائل القوة، ثم المؤشرات على ان الولايات المتحدة الامريكية قوة عظمى، والمبحث الثاني يبين مستويات التهديد للاستراتيجية الامريكية الاول: مستوى تهديد من دول كبرى، والثاني مستوى تهديد من الدول الاقليمية. اما المبحث الثالث فقد تناول التدابير المتخذة من قبل الولايات المتحدة الامريكية لأجل احتواء التحديات الصادرة من تلك الدول. واخيراً الخاتمة.

المبحث الاول: ماهية القوة

لقد تم تناول مضمون القوة ودورها في العلاقات الدولية من قبل كثير من الفلاسفة والمفكرين وكذلك من مراكز فكرية متمثلة بالمدرسة الواقعية. ومن ابرز منظريةها هو هانس مورغنثاو والذي يعتبر علاقات الدول فيما بينها مبنية أساساً على متغير اسمه القوة. أذ ان سلوكيات الدول تدفعها للحصول على مزيد من القوة والتنافس من أجل زيادة قوة كل دولة مهما كانت طبيعة الوسائل المتبعة في ذلك. وهنا ستكون القوة وسيلة وغاية في نفس الوقت، فالعلاقات الدولية محكومة دوماً بعلاقات القوة والصراع من أجل القوة والتي تبقى الغاية الحاسمة في تبرير الدول من خلال سلوكها العدواني^(١). والقوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين أو التحكم في سلوكهم تجاه قضية معينة. كما تتسم نماذج تأثير القوة بالتعقيد، فالقوة عملية تتضمن أكثر من مجرد قدرة دولة ما على التأثير في سلوك دولة أخرى في حالة محددة، أذ أن عملية التأثير لا تتوقف عند رد فعل الدولة على الفعل الموجه إليها من الدولة الأولى، بل خاصة وان رد الفعل قد يكون القبول، ما يتطلب من الدولة المؤثرة فعل تعاوني ما، لتدعيم الاتجاه الذي اتخذته الدولة المتأثرة، أو قد يكون عدم القبول، بما يضطر الدولة المؤثرة الى رد فعل مضاد، وبالتالي ثمة سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التالية التي يمتزج فيها الفعل برد الفعل، بحيث يصبح كل طرف فاعل وهدف في نفس الوقت^(٢). فالقوة (Power) بهذا المعنى) القدرة على التأثير في الآخرين، وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل). يكون مفهوم القوة تجاوز في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية... وغيرها. ولكن أياً من مصادر القوة مهما تعددت لا يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجوده، وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالقدرة على التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال. فالقوة هي امتلاك للموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها. أما القدرة (Capality) فتتصرف إلى إمكانية تحويل هذه الموارد إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الآخرين^(٣). ويمكن تطبيق القوة بأشكال مختلفة: قوة غاشمة، إكراه، حث، إقناع، اجتذاب. وتعرف القوة أيضاً بأنها الوسيلة للحصول على النتائج التي ترغب فيها الدولة. فلقد كانت القوة تاريخياً تعني القوة العسكرية، لان القوة العسكرية كانت الحكم النهائي في الدولة. ومع ان القوة العسكرية لاتزال تلعب دوراً حيويّاً في البيئة الدولية اليوم، فإن عناصر القوة وأدواتها الأخرى

أصبحت مهمة على نحو متزايد. فالنجاح في الحرب على الإرهاب يعتمد على اتصالات ومعايير اقتصادية استراتيجية الى جانب اعتماده على القوة العسكرية. والقوة مسألة نسبية وليست مطلقة، فهي نسبية مقارنة بالقوة التي يمتلكها الآخرون ومدى استعداد الطرف المعني لاستخدامها. والقوة تتسم بالدينامية، فالدول يمكن ان تكتسب القوة ويمكن ان تخسرها^(٤). ومن ثم أصبحت القوة تعنى كل شيء تقريباً، إذ يسمح بممارسة الضغط النفسي والسياسي، الذي هو جوهر القوة من أجل تحقيق غايات محددة، إذ تعد (القوة) من أكثر المفاهيم التي تتطور مع السياق المحيط بها، فعندما تحل القوة الاقتصادية محل القوة العسكرية فهذا يعني ان مفهوم (القوة) من أكثر المفاهيم تحولا وتغيرا واستمرارا^(٥). ففي عالم يؤمن الجميع فيه تقريباً بأن القوة تستطيع كل شيء والعدالة لا شيء يبقى التسابق نحو القدرة والسلطة أمراً راهناً. وهكذا فإن المقدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم أهداف الدول الممثلة للقوة هي التي تشكل العمود الفقري لتعريف القوة ومعرفتها^(٦). وقوة الدولة تأتي من عناصر قوتها وأدواتها. والتي تتألف من^(٧).

اولاً: المحددات الطبيعية للقوة وهي تُصنف باعتبارها عوامل جغرافية، سكانية، وموارد طبيعية.

ثانياً: المحددات الاجتماعية للقوة وتصنف باعتبارها عوامل اقتصادية، عسكرية، سياسية، سيكولوجية – اجتماعية. ان عناصر القوة هي ادوات يمكن تطبيقها وهي في الوقت نفسه مقياس للقدرات.

لقد تهيأت للولايات المتحدة الأمريكية كافة أسباب ووسائل السيطرة على ربوع هذا العالم على النحو الذي لم يتحقق لأية قوة عالمية. عبر احتكارها لخمس مجلات للقوة الشاملة هي: السياسية، الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية، والثقافية. الامر الذي يشي بأن الأمريكيين قد امتلكوا كافة وسائل القوة^(٨). وتركيز القوة بيد دولة واحدة يدفع الدول الطامحة إلى القيام بأفعال مقابلة وبضمنها أفعال تدفع نحو عدم استقرار محدود أو واسع لأجل استعادة التوازن بشكل منفرد أو بشكل كتلة موازية للقوة التي على قمة الهرم الدولي. كما بات مفهوم القوة يعتمد على العلاقات، بمعنى مدى تكوين منظومة من العلاقات الداعمة (انتشار نفوذ ومصالح في الأقاليم المختلفة، وتحالفات مع القوى الأخرى، وتوزيع مصالح)، إذ تعتمد القوى الكبرى للمحافظة على موقعها ومكانتها الى إيجاد تحالفات عسكرية او سياسية.

ورغم الاعتراف بالمكانة التي تحتلها الولايات المتحدة، بيد انه قد قابل ذلك، حدوث تحول في مضمون عناصر القوة التي تدخل في تقدير قوة الدول، على نحو بات يعطي مكانه لقوى جديدة في النظام الدولي، مثل روسيا الاتحادية والاتحاد الاوربي والهند^(٩).

المطلب الاول: انواع القوة اولا: القوة العسكرية

ان القوة العسكرية هي العامل المحوري للقوة وأداتها الرئيسية^(١٠). وهي المعيار التاريخي الأول، ومفتاح الأمن والاستقرار للوحدة السياسية، حيث ان الدول الضعيفة عسكرياً كان قدرها أن تخضع للأقوى أو أن تختفي. اما اليوم فان المعيار العسكري لم يعد الأول أو الأهم في قياس القوة لكنه يبقى أحد أهم المعايير الأساسية. وقياسه لا يتم عبر التعداد الرقمي للقوى فحسب، فحيازة العدد الاكبر من الجنود والعتاد لا تعني حيازة القوة العسكرية الأهم. اذ يجب إدخال عوامل أخرى تقنية ونوعية ولوجستية ومعلوماتية واتصالية وقدرة على الحركة والتدخل بعيداً خارج الحدود وغير ذلك، كذلك اصبحت حيازة أسلحة الدمار الشامل من نووية وبيولوجية وكيميائية وغيرها مكوناً أساسياً من مكونات القدرة العسكرية، ناهيك عن حيازة القدرات الفضائية^(١١). والقوة العسكرية تضم كل الوسائل البرية والجوية والبحرية – وحتى الفضائية التي تمتلكها الدولة، في وقت السلم وفي زمن الحرب، بغية تأمين تحقيق اهدافها الجيوبولتيكية. والغرض الاساسي لهذه الاداة هو خوض غمار الحرب عند الاقتضاء او منع مثل هذه الحرب من الاندلاع. ذلك، وأحياناً كثيرة تكون حيازة القوة العسكرية (النووية خصوصاً) خير واق من الحروب لما تشكله من رادع للطامعين. حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكثر نشاطاً في الساحة الدولية كماً ونوعاً وتأثيراً، وتعتمد معظم القرارات الأمريكية في تنفيذها على استخدام – أو التهديد باستخدام – القوة العسكرية^(١٢). وعلى الرغم من ذلك فإن هناك من الحقائق التي ما تزال ثابتة منذ قرون. ان الجيوش الجرارة تبقى عاجزة امام حروب العصابات المتحركة. فقد انهزمت جيوش الدول العظمى في أضعف البلدان

وأفقرها^(١٣). وما قد يمكن ملاحظته اليوم من تحول طبيعة الصراع الدولي من صراع عسكري أيديولوجي إلى صراع اقتصادي حضاري ما بعد الحرب الباردة^(١٤). فالقوة العسكرية تعتمد بالأساس على النمو الاقتصادي والمؤسسات السياسية^(١٥). وهنا يتحدد البعد العسكري للاستراتيجية الأمريكية، وخصوصاً في المرحلة التي تلت غياب الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة كقوة أحادية على الصعيد العالمي، بضمان قدرة عسكرية متفوقة ولا نظير لها وتكون مؤهلة لحماية المصالح الحيوية الأمريكية أينما وجدت، كما يكون بمقدورها إنزال هزيمة عسكرية بأعداد قانمين أو محتملين، وبزمن قياسي مختزل وبأقل تكلفة من الخسائر البشرية والمعدات العسكرية في الجانب الأمريكي^(١٦). ونظراً لضخامة حجم القوة الأمريكية، ثم شعورها المفرط بهذه القوة، فقد ألقت التعويل على عضلاتها العسكرية ونفوذها السياسي والاقتصادي أكثر من انتهاز لعبة المساومات السياسية، وقد اغراها هذا التفوق باستخدام القوة والتلويح باستخدامها في كل وقت وحين، وإذا نظرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية العسكرية يتبين أنها تحوز مواصفات القوة العالمية سواء من ناحية الانفاق العسكري والتسلح، أم من ناحية حجم الاقتصاد. فقد بلغت الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية نسبة تعادل ربع الانفاق العالمي تقريباً، و٧ مرات الميزانية العسكرية للصين التي تحتل المرتبة الثانية من ناحية ميزانية التسليح، كما أنها تمتلك أكثر من ٧٠٢ قاعدة بحرية في الخارج تتوزع على ١٣٠ بلداً في العالم، و٦٠٠ قاعدة حربية داخل الأراضي والمياه الأمريكية^(١٧).

ثانياً: القوة التكنولوجية.

لقد باتت التكنولوجيا من أهم معايير القوة، وازدادت صناعات التكنولوجيا وتوسعت إلى صناعة، الميكرو- الإلكترونيك، البيو- تكنولوجيات، برامج الكمبيوتر، الرقاقات المعلوماتية، الروبوتات، الاتصالات، الخ^(١٨). إن العاملان الاقتصادي والتكنولوجي يعتبران المعياران الرئيسيان لقياس مدى تقدم أي دولة، فالدولة المتقدمة اقتصادياً هي ألياً متقدمة تكنولوجياً والعكس صحيح، وقد أصبحت التكنولوجيا العامل الرئيس سواء لتقدم الدول أو لتخلفها. إن امتلاك الدول للتكنولوجيا يعني أنها ستقضي على تخلفها الاقتصادي^(١٩). إن الثورة التكنو معلوماتية لم تنعكس أثارها على عقيدة الحرب الحيوية، وإنما انعكست أيضاً على أساليب العمل ومناهج التفكير

العسكري لتشكيل الاطار الفكري والفلسفي للعقيدة الامريكية وبمختلف صنوفها القتالية^(٢٠). وبالإضافة الى وجود في الولايات المتحدة منطقة وادي السيليكون وهي منطقة استثمارية تقنية أميركية، تعتبر العاصمة التقنية في العالم لاستضافتها المقرات الرئيسية لآلاف الشركات العملاقة العاملة في مجال التكنولوجيا المتقدمة، ومنها تنطلق مشاريع وأفكار عملاقة وخطط وأبحاث مستقبلية تقنية. حيث يشمل وادي السيليكون المنطقة الجنوبية من منطقة خليج سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا غربي الولايات المتحدة، وتستخدم مادة السيليكون في الشرائح الإلكترونية التي تدخل في مختلف الصناعات التكنولوجية، وتستهمل عبارة "وادي السيليكون" غالباً كناية عن التجمع الضخم لشركات التكنولوجيا الأميركية المتقدمة في هذه المنطقة^(٢١).

ثالثاً: القوة الثقافية.

ان نجاح الولايات المتحدة في تعميم نمط حياتها ونشر ثقافتها عالمياً قام ولايزال، على الاستخدام المنظم لوسائل الاتصال والدعاية والمهارة الفائقة، واحتكارهم لكبريات وكالات الصحافة الدولية، ووضع يدهم على وسائل الإعلام الأساسية وغيرها. ومن هنا ستمنح ثقافة القوة المهيمنة، بفعل الانبهار بها وتقليدها وتبنيها وإطلاقها واعتبارها الثقافة العالمية الممثلة لجميع الثقافات، التي يفترض ان يحذو حذوها الجميع، كل ذلك سيمنع الابداعات الذاتية لدى الشعوب الأخرى وطرائق تفكيرهم المستقبل، وستدفع بهم الى الانكفاء على الذات، وهي بهذا تقتل فيهم الاجتهاد والقدرة على الخلق والابداع ليكونوا مجرد تابعين ومقلدين، لا خيار امامهم سوى القبول والاذعان^(٢٢). لقد كان أحد أهداف الولايات المتحدة الامريكية من الحرب ضد الارهاب، هو الهيمنة الثقافية، حيث يعد الدين أحد أسس الثقافة في مجال تكامل نظرية العولمة الثقافية، ومن ثم فإن الإسلام طرف في مجابهة هذه الهيمنة، كما ان الصراع الحضاري يمثل طرفاً ثانياً، وكلا الطرفين هما أسس العقيدة والفكر في منطقة تتوسط العالم^(٢٣).

رابعاً: القوة الاقتصادية

يفرض المعيار الاقتصادي نفسه بقوة اليوم اكثر من اي وقت مضى، فالقوة الاقتصادية تسمح بالتحول نحو القوة العسكرية أو على الأقل تحمل كلفة حيازة مثل هذه القوة العسكرية. حيث تعد القوة الاقتصادية هدف تسعى

للوصول اليه كل الدول، وهي في الوقت نفسه سلاح بيدها تستخدمها في لعبة القوة على المسرح الدولي، والاداة للتربع على كرسي القوة. وتلجأ واشنطن، في كثير من الاحيان، الى الاداة الاقتصادية لمعاقبة الدول (المتردة) على سياساتها. وعليه فإن الاداة الاقتصادية تستخدم مكان الاداة العسكرية أحياناً في لعبة القوة الدولية، وقد تحقق نجاحات مطلقة او نسبية بحسب الظروف والمواقع. ويقال عن المال بأنه عصب الحرب وهو سلاح فعال في الحرب الاقتصادية التي تخوضها الأمم حالياً^(٢٤). لقد كانت القوة الاقتصادية ولا تزال المفسر الأساسي لظواهر العلاقات الدولية منذ اندلاع الثورة الصناعية في اوربا، أن أهمية العامل الاقتصادي قد عرفت تزايداً ملحوظاً في ما بعد الحرب الباردة أي تحول الصراع الدولي من صراع أيديولوجي- عسكري إلى صراع اقتصادي - حضاري، تكون الغلبة فيه للأقوى اقتصادياً وتكنولوجياً^(٢٥). ان القوة في الشؤون العالمية تتجه على نحو متزايد إلى النجاح الاقتصادي بدلا من الإحصائيات العسكرية^(٢٦). وبهذا شكل العامل الاقتصادي ركناً أساسياً في منهج التفكير الاستراتيجي الأمريكي لضمان الهيمنة الأمريكية على الصعيد العالمي. حيث ادركت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩١ (تفكك الاتحاد السوفيتي) ان القوة الاقتصادية يمكن ان تنجز أهداف قد تعجز عن تحقيقها القوة العسكرية^(٢٧). على الرغم من الامكانيات العسكرية الهائلة التي امتلكها الاتحاد السوفيتي من اسلحة تقليدية واستراتيجية، فان قوته هذه لم يكن المضي بها على هذا المنوال نظراً للإمكانيات الاقتصادية غير المتوفرة لهذا الاستمرار. فالاقتصاد السوفيتي سرعان ما بدا عليه الإرهاق سيما وان آليات اقتصاد الأوامر - من قدرة على التخطيط وتأمين حاجات التنفيذ- لم تعد متوفرة بالشكل المناسب لتأمين التنمية وتسريع الإنتاج، وقد تزايد هذا الوضع خطورة مع الحصار التكنولوجي المفروض عليه واستعمال الغرب لسلاح الغذاء، وتركيز موسكو التكنولوجي على الجوانب العسكرية ولم يعطى الاقتصاد حقه^(٢٨). كما وفر الانتشار العسكري الواسع للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مياه العالم وارضيه، الى جانب تعاضد نفوذها السياسي والدبلوماسي سبقاً كبيراً لآلتها الصناعية والتجارية بما لا يضاهي بأي قوة دولية أخرى. فالنفوذ الاقتصادي والتجاري كان شديد الصلة، بالقوة العسكرية والثقيل السياسي الأمريكيين، بل كثيراً ما تكون حركة الاساطيل والبوارج الحربية الأمريكية جسراً ممهداً لتمدد شركاتها التجارية ومؤسساتها الصناعية والاستحواذ على الاسواق. فهي تمتلك مزيجاً مركباً من القوة

الامریکی (۲۹).

خامساً: القوة الديمغرافية.

انتاجية من غيره من الطبقات العمرية^(٣١).

سادساً: القوة الجغرافية.

القيمة الاستراتيجية التي تضيفها عوامل الموقع الجغرافي والموارد

الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال يتوقع ان تلعب روسيا بحكم موقعها الجغرافي من منطقة قزوين- القوقاز دوراً مهماً في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على موارد هذه المنطقة. مما دفع الامريكان بعد انتهاء الحرب الباردة العمل على تثبيت تفهقر الروس في أوروبا، وتراجع دورهم في القوقاز وآسيا الوسطى، ليكون من الاستراتيجيات الهامة هي محاولتها لتقليل دور النفوذ الروسي، وعن طريق توسيع حلف شمال الأطلسي ليضم اليه دول أخرى في المستقبل^(٣٤). فالموقع الجغرافي والمساحة والحدود والموارد الطبيعية تجعل العامل الجغرافي عامل مهم لزيادة أهمية قوة الدولة وفي حساباتها السياسية وفي مجال العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: وسائل القوة

تُعرف الوسيلة بأنها كل ما يتحقق به غرض معين، يقابلها غاية. او هي واسطة لإيجاد مخرج مناسب من صعوبة^(٣٥). حيث تدرك كل دولة أن حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد ما يمكن بإضافة مصادر أو قوى أخرى كالدخول في تحالفات أو من خلال إضعاف قوى الآخرين بشتى الطرق كالتقسيم والحرب النفسية والهيمنة بمفهومها الواسع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي^(٣٦). حيث تسعى الدول لتوفير الأمن من خلال البنية الدولية والقوة، ولتعزيز الاستقرار النسبي. بينما تتحالف الدول فيما بينها لضمان بقائها ومنع أي دولة ومن ان تصبح اقوى مما ينبغي^(٣٧). فقياس عناصر القوة يكون من خلال ملاحظة قدرة الدولة على الفعل والتأثير، منفردة، أو عن طريق التحالفات الدولية^(٣٨). وأي حساب للقوة لا يستطيع ان يتجاهل التحالفات التي يتزايد الاتجاه نحوها، فهي تعطي للدولة عناصر قوة أو تحيطها بتحديات تقلل من عناصر القوة التي تملكها^(٣٩). والتحالفات بشكل عام على ثلاثة انواع: الاولى هي تلك القائمة في خدمة طموح معين و الثانية فهي تلك المعقودة لمواجهة تهديد معين والنوع الثالث هي تلك الهادفة لتأمين ودعم الاستقرار في منطقة معينة. فالأحلاف وسيلة تلجأ اليها الدول الضعيفة لحماية نفسها ضد جار قوي أو ضد قوة اقليمية طامعة كما انها وسيلة تلجأ اليها الدول الكبرى لبسط سيطرتها على منطقة أو مجموعة من الدول وأحياناً على جزء كبير من الخارطة الدولية^(٤٠). لقد تناول (جوزيف ناي Joseph Nye) موضوع القوة وانواعها (الصلبة - الناعمة) على النحو الآتي: "القوة الناعمة هي قدرة أمة

معينة على التأثير في أمم أخرى، وتوجيه خياراتها العام، وذلك استناداً إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد^(١)، أن القوة الناعمة هي تمثل أيضاً القدرة على الاحتواء الخفي والجذب اللين بحيث يرغب الآخرون في فعل ما ترغب فيه القوة المهيمنة من دون حاجة إلى اللجوء إلى استخدام القوة، وإذا كانت القوة الصلبة تتبع أساساً من القدرات العسكرية والاقتصادية، فإن (القوة الناعمة) تتأتى من جاذبية النموذج، وما يمتلكه من قدرة التأثير والإغراء لدى الناخب والجمهور على السواء، فحينما تبدو السياسة الأمريكية مقبولة ومشروعة في أعين الآخرين، سوف يتعاظم دور القوة الناعمة أكثر، وبموازاة ذلك تتراجع الحاجة إلى استخدام القوة العارية^(٢)، فكلما كانت سياسة الدولة مشروعة ازدادت جاذبيتها، وعلى الرغم من تزايد أهمية (القوة الناعمة)، فإن ناي لم يقلل من أهمية القوة الصلبة، حيث أوضح بان المفهومين مترابطان، وما يميز بينهما هو طبيعة السلوك، فالقوة الصلبة قد تحمل بين طياتها الإلغام والإغراء في الوقت نفسه، والحال نفسها مع القوة الناعمة، وأن القوة الصلبة وحدها لا تكفي، فهناك علاقة بين القوتين، والدليل على ذلك ان الجيش في دولة ما يطيع أوامر الحكومة المدنية، لأنها مصدر الشرعية. وتعد الشرعية أساس القوة الناعمة^(٣)، ان القوة الناعمة (Soft Power) هي الوسيلة المناسبة لتحقيق المصالح الأمريكية من خلال تبني القيم الأمريكية ونشرها مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان والعلاقات الاقتصادية^(٤). وبهذا بدأت الادارات الأمريكية تبحث عن عقد تحالفات مع الهند واليابان لكبح القوة الصينية، بعد عجزها عن خوض المواجهة بمفردها واعتماد عضلاتها العسكرية. فبعد استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، من دون نيل شرعية دولية أو تفويضاً قانونياً من الأمم المتحدة. وازدياد الصعوبات التي واجهتها القوات الأمريكية على الارض، لم يدركوا قادة البيت الابيض أهمية التحالفات الدولية والإقليمية، والحاجة الى غطاء الشرعية الدولية خاصة للحروب واستخدام القوة العسكرية^(٥).

المطلب الثالث: الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى

منذ العام ١٩٤٥ بدأ التفوق العسكري الأمريكي اكبداً لا جدال فيه. فالولايات المتحدة تملك الآلة الاعظم والجيش الاقوى في العالم. ولها وحدها يرجع تقرير مكان وزمان اي عملية محتملة. كما انها تتمتع بميزة القدرة على التدخل في اي مكان في العالم. وهو ما تفتقد إليه كل الدول الأخرى. كما

ويتفق المراقبون في العالم على ان القرن العشرين كان امريكياً بامتياز. إذ تمكنت فيه الولايات المتحدة من احتلال المواقع المتقدمة الأولى في الميادين جميعها. التكنولوجيا، والاقتصادية والعسكرية والثقافية و الدبلوماسية. لتصبح القوى العظمى الوحيدة المترتبة على عرش النظام العالمي ما بعد الحرب الباردة. وهي تبحث عن وسائل لإطالة زعامتها على النظام دولي الذي بات احادياً وذلك عبر العمل على الاحتفاظ بالتفوق للميادين المذكورة وعبر الهيمنة على المؤسسات الدولية الرئيسية (الأمم المتحدة، جماعة السبع G7، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي...) وعلى حلف الاطلسي الذي بات وحيداً في الساحة الدولية، ومنع منافسين محتملين من الارتقاء الى مستوى القوة الأعظم (الاتحاد الأوربي، روسيا، الصين، تحالفات دولية ما). ان القوة الكلية التي ارتقت اليها الولايات المتحدة فريدة بانفتاحها وحضورها الشامل، حيث تستطيع امريكا السيطرة على جميع البحار والمحيطات. وكتائبها العسكرية موجودة في كل النقاط المفصلية الاستراتيجية في العالم. والقوى التابعة والمرتبطة بها موزعة في كل قارات العالم. ودينامية اقتصادها تشرح سيطرتها الكلية. والاهم من ذلك فهي تبقى المهيمنة في المجال العلمي والتكنولوجي، وجهازها العسكري لامثيل له من الناحية التكنولوجية وفي مجال تكنولوجيا المعلومات فهي تسبق كل منافسيها ويبدو ان الهوة معهم تتسع. ان اية قوة في العالم لا تستطيع منافسة امريكا في المجالات الرئيسية -العسكرية والاقتصادية و التكنولوجيا والثقافية- التي تجعل منها قوة شمولية^(٤٥). ان المؤشر الاقتصادي الدال على عظمة الولايات المتحدة الامريكية، يمكن رؤيته من خلال الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الذي بلغ 15 ترليون دولار حتى عام 2008 مشكلاً ما نسبة 30% من الناتج الإجمالي العالمي. والدولار الأمريكي هو عملة الاحتياطي الأولى في العالم، حيث يسيطر على أكثر من ثلثي احتياطات النقد الاجنبي لدى البنوك المركزية في العالم. وان 80% من مبادلات سعر الصرف الاجنبي تجري بالدولار. فهي تشكل قطباً اقتصادياً رئيسياً في العالم، انها شريك تجاري مهم لمعظم الدول المتقدمة، وتلك الصاعدة اقتصادياً، ولاسيما النفطية منها، واي انهيار في التجارة الخارجية الأمريكية سيؤدي الى نتائج بالغة السلبية على بقية اقتصاديات العالم. وهي أكبر مستورد في العالم، حيث تشكل وارداتها 16% من اجمالي الواردات العالمية، وصادراتها تبلغ 12% من الصادرات العالمية،

وتشكل التجارة الأمريكية أكثر من 10% من التجارة العالمية، كما تسيطر على المؤسسات الاقتصادية الدولية والمؤشرات التالية تؤكد الحقيقة:-
-وزارة الخارجية الأمريكية تسيطر على سياسات صندوق النقد الدولي.
-البيت الابيض يسيطر على سياسات البنك الدولي.
-الممثل التجاري الأمريكي يسيطر على سياسات منظمة التجارة العالمية.
-الأسواق المالية الأمريكية قاندة للأسواق المالي العالمية قاطبة.
انها تسيطر على حركة هذه الاسواق وحركة أسهم الشركات العاملة في هذه الاسواق، لقد بلغت عدد شركاتها 162 من مجموع اكبر 500 شركة متعددة الجنسية في العالم. وقد بلغت واردات الشركات الامريكية (162) من باقي شركات العالم (7.4) ترليون دولار، وهو ما يمثل ثلث ايرادات 500 شركة في العالم البالغة (21) ترليون^(٤٦).
المبحث الثاني: كوابح ومعرقلات القوة الامريكية في الشرق الاوسط.

لقد بات النظام الدولي يعج بالتكتلات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، وهي تكتلات مصالح أو تكتلات انتماءات أيديولوجية وهنا من المتصور ظهور قوى او ربما تكتلات بالضد من التكتل الذي يتمحور حول الولايات المتحدة، ويمكنها ان تضم دول من قبيل روسيا، الصين، الهند...^(٤٧) أن القوى الكبرى إذا ما ارادت تصحيح علاقات التوازن الدولي فإن عليها إقامة علاقات تعاونية وتحالفات دولية – إقليمية^(٤٨). و بينما تطرح الولايات المتحدة بوصفها الدولة المهيمنة لتصورها عن متطلبات النظام العالمي من منظورها القومي، نجد في نفس الوقت هناك رفضا ليس له مثيل من قبل حلفاء الولايات المتحدة في الحرب الباردة. وكذلك الرسالة الكامنة خلف هذه النزعة الاحادية المتسمة بالحجج هي: (إن الولايات المتحدة هي الضامن للنظام العالمي). وهذا هو بالتحديد ما يفضي إلى انعدام وجود أي صيغة للإجماع، إذ توجد دول ترفض حكم امريكا للعالم بنفسها. بما فيها حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيون. لكن لا يوجد أي خليط من الدول الأخرى قادر على منعها من انتاج هذه السياسة^(٤٩) وحيث تسعى الولايات المتحدة الى إشاعة إدراك عالمي مفاده وجود قوة عالمية واحدة مهيمنة على العالم، هذا الاتجاه سبق وان تبناه اكثر من رئيس امريكي واخرهم الرئيس جورج بوش الابن، واكتسبت سياسة الولايات المتحدة في فرض أجندتها اهميتها وقوتها من عناصر القوة التي تملكها، سواء ما تملكه من عناصر قومية، أو الناتج

عن تحالفها مع دول العالم الغربي وأهمه حلف شمال الأطلسي، أو دخولها في علاقات تحالف مع دول محورية عدة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ومصر والسعودية...، إضافة إلى أن القوى الكبرى الأخرى لا توجد لديها الرغبة والإرادة أصلاً لمنافسة الولايات المتحدة^(٥٠). إلا أن بحث دول منطقة الشرق الأوسط والدول المجاورة لها عن مصالحها في المنطقة قد دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الرفض وبيان معارضتها لتلك الدول واعتبارها أمر لا يتناسب مع هيمنتها العالمية التي تحاول فرضها على العالم، معتبراً ذلك تحدي لها ولاستراتيجيتها المبنية على مبدأ الهيمنة، وهذا يمكن توضيحه بمستويين: وكالاتي:

المطلب الأول: مستوى التهديد الدولي على القوة الأمريكية أولاً: روسيا الاتحادية

إن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء الحرب الباردة قاد إلى إعادة انتاج واسعة لسياسة روسيا الخارجية، حيث بدءت همومها الإقليمية أقرب منها إلى طموحات الدولة العظمى وهنا بدأ التركيز جلياً على المحيط الجغرافي وإن لم يكن ضمن الجوار. والآن تحاول روسيا تأسيس حضور دولي جديد تطلعت فيه إلى مواقع تقليدية وأخرى مستجدة، وقد بدء الشرق الأوسط والمنطقة العربية على الخصوص معنياً بهذا التحول، وذلك لأجل خدمة أهداف استراتيجيتهم التي تحتوي على مصالح كبيرة خفية ومعلنة في المنطقة العربية وخصوصاً المصالح الروسية في سوريا^(٥١). حيث تعدّ روسيا الاتحادية واحدة من القوى الدولية الأساسية على المسرح الدولي، ليس فقط لأنها تعتبر الوراثة الرئيسية للاتحاد السوفيتي السابق، بل لأنها تتوفر على مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهلها للقيام بهذا الدور مستقبلاً^(٥٢). وإعادة إحياء روسيا كقوة أوراسية تفترض إعادة بناء مساحة أمنية ما بعد سوفياتية، وهذا ما تحاول القيام به عبر خطوات عديدة^(٥٣). وكانت روسيا قد انتقلت في عهد فلاديمير بوتين إلى مفهوماً جديداً للانتماء يقوم على استعادة المكانة الدولية لروسيا، والحفاظ على الأمن القومي في آن واحد^(٥٤). والدفاع عن روسيا ومصالحها المستقبلية عبر تنشيط الدور الروسي سياسياً واقتصادياً في حل المشكلات الإقليمية والدولية التي تواجه الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين^(٥٥). فروسيا الآن تبحث عن مرتبة الشريك في جميع المناطق التي يرى فيها مصالح استراتيجية، واحد مسؤوليها يقول (إن الموقف الدولي يتطلب أن تكون روسيا ليس فقط قوة كبرى تاريخياً، ولكن قوة كبرى

حقيقية)، فالسياسة الروسية تستمد قوتها ليس على أساس الظروف الآنية، بل على أساس المصادر الروسية الكامنة والضخمة، فروسيا ترفض هيمنة القطب الواحد تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية^(٥٦). إن روسيا وإن اعتبرت حلف الناتو هو تهديد لأمنها القومي ومصالحها الحيوية فأنها رسمياً تعدّه شريكاً في مواجهة أخطار مشتركة قد تهدد الطرفين كالإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل في مناطق قريبة من روسيا. لقد عمدت روسيا إلى القيام ببعض الممارسات العسكرية التي تهدف إلى إثبات قدراتها العسكرية ليس في المجال الفعلي للقوات كما حصل في الحرب الجورجية وإنما أيضاً المناورات العسكرية الهادفة إلى إثبات القدرة على الرد وفي مديات جيوبوليتيكية أبعد من منطقة الكومنولث، وكذلك الوجود المستمر لأسطولها الحربي في البحر المتوسط وقاعدته الرئيسة في ميناء طرطوس السوري^(٥٧). لقد تحولت بناء التحالفات خلال ولاية بوتين الرئاسية الثانية إلى ممارسة أحيطت بكثير من الاهتمام السياسي وبحملات العلاقات العامة، بل وعدت بموضوع أمن الطاقة، وإن تضمن روسيا تنظيم التدفقات الرئيسية لموارد الطاقة عبر عقود طويلة الأجل وتعهّدات سياسية ذات طابع رسمي^(٥٨). فتطلع روسيا نحو الريادة العالمية جعلها تتجه نحو إقامة علاقات تحالف/تعاون مع القوى الإقليمية المحيطة خصوصاً المنطقة العربية، والعمل على إعادة صياغة السياسات الإقليمية^(٥٩). فلروسيا مصالح اقتصادية قوية في إيران، وموارد إيران الطبيعية تقوض القوة الأمريكية ليس على روسيا وحسب، وإنما على النظام الإيراني أيضاً^(٦٠). ويصل تطور العلاقات بين روسيا وإيران إلى درجة التحالف وتنسيق المواقف والتعاون للاستفادة من ثروات بحر قزوين، وحصول إيران على مستوى أفضل من التكنولوجيا الروسية في مجال الطاقة النووية، واتفاق الطرفين على كيفية تحقيق سلام واستقرار على المستوى الإقليمي^(٦١). إن لجوء روسيا إلى بناء تحالفات سواء مع الصين، أو الهند، أو الاتحاد الأوروبي، البرازيل، فنزويلا ونيكاراغوا، وكوبا، وبوليفيا، من أجل زيادة نفوذها وتأثيرها العالمي. حيث وجدت القواسم المشتركة مع هذه الدول لكثير من القضايا ولحالات عديدة. وقد كفلت منظمة شنغهاي (والتي تضم كل من روسيا والصين، أوزبكستان، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمنستان، إضافة إلى إيران والهند وباكستان بصفة مراقبين) التعاون الأمني والعسكري والإقليمي بهدف إبعاد هذه المنطقة عن التجاذبات والاستقطابات والتدخلات الدولية والخارجية^(٦٢). وأن تجنيد روسيا

في سبيل بناء تفاهم في وجه تقدم إيران النووي بات أكثر صعوبة منذ ان استخدمت روسيا القوة في جورجيا في آب/ ٢٠٠٨^(٦٣) وكذلك ضم جزيرة القرم التي مثلت صدمة قوية لأوروبا، التي لاتزال تستحضر آثار الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث خذلت أوربا الشعب الجورجي الذي كان يطمح لانضمام الى الاتحاد الأوروبي والى حلف الناتو، حينها تعالت اصوات كثيرة تنبه الأوروبيين الى ان تخاذل القارة العجوز امام طموحات روسيا بوتين، التي اقدمت على قضم جورجيا امام كل العالم ستكون له تداعيات خطيرة، وهو ما حدث فعليا في ٢٠١٤، عندما ضمت روسيا جزيرة القرم في سابقة تاريخية لم يحدث مثلها بعد الحرب العالمية الثانية^(٦٤). فلقد استعادت روسيا عافيتها للبروز كقطب قادر عن الحد من التحركات الأمريكية المنفردة في العالم، خصوصا من موقفها من الازمة السورية، بحيث أن ملف هذه الازمة أصبح بيد روسيا، وهذا معناه أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتفاهم مع روسيا من أجل إيجاد مخرج لهذا الازمة مثلما عليها أن تتفاهم مع إيران بشأن برنامجها النووي، وهنا ستصبح احتمالات الحرب ضد إيران خياراً بعيداً لأن روسيا سترفضه بشدة^(٦٥) ان سعي روسيا الى زيادة نفوذها في منطقة الشرق الاوسط خصوصا في سوريا باعتبارها منطقة حيوية للغاية، لا يخدم مصالحها فحسب، بل يصب ايضا في مصالح الصين، التي باتت اليوم اكبر مصدر للسلع والبضائع الى دول الخليج، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية. حيث ترى الصين ان زيادة النفوذ الروسي في منطقة الشرق الاوسط افضل بكثير من وجود النفوذ الأمريكي المنافس، خصوصا ان واشنطن سعت الى ابعاد الصين عن هذه المنطقة خلال السنوات الماضية^(٦٦).

ثانيا: الصين

تحتل الصين مكانة كبيرة على الصعيد الاقليمي والدولي، وهي تمثل قوة اقتصادية لا تقل اهمية عن قوى اقتصادية دولية اخرى، فهي صاحبة أسرع نمو اقتصادي، حيث يشير ذلك بانها ستلعب دوراً عالمياً. فالصين وقوى اخرى تواصل النمو والتي سيصل بعضها الى مستوى نظيرتها الأمريكية في بعض عناصر القوة خصوصا اذا ما استطاعت تسريع معدلات نموها الكلي بشكل استثنائي فإنها قادرة على ان تكون منافسة للولايات المتحدة في مدة قد لا تتجاوز عشرة سنوات القادمة^(٦٧). لقد اتجهت القوى الكبرى الى دعم قدرتها على المنافسة دولياً، وبما يضمن موقعا أفضل في مجالات التفاعلات الدولية، كما هو الحال مع الصين التي عمدت الى تبني بناء

القدرات الذاتية الشاملة لها، فمنذ عام ٢٠٠٠ أرتفع ناتجها القومي الى (١٠٨٠ مليار) دولار، وكذلك زاد انفاقها العسكري لتحتل المرتبة الثانية عالمياً. كما ان اتجاهات الصين النووية بنيت على فرضيتين: الأولى ان حاجة هذه القوة الى قوة نووية لم تنتف بانتهاء الحرب الباردة لأسباب أهمها عدم الثقة في الضمانات النووية الأمريكية. اما الثانية، فان القوة الصينية لا تؤدي مجرد دور رمزي، بل ان لها اهمية أمنية حقيقية^(٦٨). ان بروز كل من الصين وروسيا الاتحادية، كدولتين لهما شأن كبير حالياً في الساحة العالمية يفرض عليهما في تبوء مراكز منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على الصعد الاقتصادية والسياسية والعسكري لكسر حالة القطبية والتفرد والهيمنة الأمريكية على العالم^(٦٩). حيث تشعر الصين بالقلق الامني من وجود القواعد العسكرية الامريكية في منطقة اسيا الوسطى، ومن مفردات الدرع الصاروخي الامريكي واحتمالات نشره في مديات هذه المنطقة^(٧٠). ونظراً للخصومة المشتركة تاريخياً وحالياً من قبل روسيا والصين للسياسة الأمريكية، تقاربت الدولتان أكثر فأكثر لضمان تعزيز وجودهما على الساحات الإقليمية والدولية والاتجاه نحو فرض أنفسهما كقطاب عالمية ذات فعالية وكفاءة في إدارات المشاكل والأزمات العالمية. وعليه فإن طبيعة التوجهات الصينية تجاه المنطقة بشكل خاص وتوجهاتها الدولية بشكل عام تجعل التراجع عن استمرار الموقف الحالي أمراً ليس يسيراً ويتجلى ذلك في حرصها على العلاقة مع إيران التي تمثل مورداً أساسياً لها في المصادر النفطية، وان كانت السعودية تمثل المورد الأول للصين، لكن البعد الاستراتيجي الصيني يقوم على اساس ان اي ازمة حادة بين الصين والولايات المتحدة قد تجعل من السعودية طرفاً لا يؤمن جانبه، على عكس الوضع مع إيران^(٧١). فالمحور الجديد بين بكين وطهران يمثل تهديداً واضحاً للنفوذ الأمريكي على الصين، فالنفط الإيراني يغذي ظهور الصين كمنافس دولي للولايات المتحدة في القوة والنفوذ^(٧٢). وبذلك ستكون الصين لاعباً رئيساً وشريكاً مهماً في تحقيق الأهداف الإيرانية، ولاسيما في السلاح والطاقة والبرنامج النووي الإيراني، مشيراً الى أن النمو الاقتصادي غير المسبوق، والاحتياجات النقدية الضخمة، واستراتيجية الصعود السلمي للصين كل ذلك هيأها لبروز قوة على الساحة الدولية، وأن تشكل تحدياً للولايات المتحدة بصفتها القوة العظمى المهيمنة في العالم، والمصالح متبادلة بين الطرفين الإيراني والصيني، فأيران الطامحة الى أن يكون لها دور إقليمي ودولي، بحاجة الى التكنولوجيا

والسلاح وخبرات الصناعة النووية والسلع الأخرى، رأت كل ذلك لدى الصين التي اطمأنت لمصادر الطاقة القريبة منها، كما أن الصينيين أكثر ابتهاجاً في ظل استمرار العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران، لأن الأخيرة ليس لها بديل عن الصين^(٧٣). لقد عارضت الصين فرض عقوبات من خلال استخدام حق النقض، وتمييع قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتدعم حق إيران في الحصول على برنامج نووي للأغراض السلمية، والسبب في هذا الموقف المتردد للصين هو أن (١٤%) من وارداتها النفطية تأتي من إيران، وأن انتشار المصالح الصينية في هذه المناطق والمدفوع بسبب أمن الطاقة قد شكل تحدياً للمصالح، ولأهداف سياسة الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى، والتي أظهرت استعدادها لاستخدام القوة لضمان إمداداتها من الطاقة^(٧٤). حيث يقف النفط الإيراني بإغراءاته لمحور (بكين-طهران) الجديد، والذي يدعم الآن التحدي الصيني لقوة ونفوذ أميركا العالميين^(٧٥).

المطلب الثاني: مستوى التهديد الإقليمي في الشرق الأوسط على القوة الأمريكية

إن هناك قوى صاعدة، بإمكانها أن تكون مراكز استقطاب دولية تنافس وتزاحم الولايات المتحدة في مجال النفوذ العالمي، إذا ما تشكلت هذه القوى مع بعضها تحالفاً، فستكون أمام كتلة دولية واحدة تملك الكثير من أسباب القوة^(٧٦). وبذلك فإن الولايات المتحدة باتت ملزمة بحساب مصالح الأطراف الإقليمية في سياساتها، بعد ما كان العكس طوال العقدين الماضيين، وهذا يحدث في الشرق الأوسط وفي شرق آسيا وفي جنوب آسيا^(٧٧).

أولاً: إيران

إن إيران اليوم تُعد دولة قوية في المنطقة، وقد استعادت قيمتها الاستراتيجية، من خلال ما تمتلكه من قدرات أكثر وتأثيرات أكثر في مشكلات المنطقة. حيث زادت قيمتها إقليمياً منذ انهيار الثنائية القطبية. إن لإيران موقعاً استراتيجياً متزايداً في الأهمية عبر التاريخ، وهذا ما أكدته النظريات الإستراتيجية، وذلك بوقوعها ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم، فضلاً عن وجود النفط فيها ووقوعها بين منطقتين غنيتين بالنفط هما الخليج العربي وبحر قزوين^(٧٨). ولديها الإمكانات العسكرية التي لا يستهان بها، والتنوع الجغرافي المهم، وإلى ذلك تتمركز فيها القوات الأمريكية في الجوار الإقليمي، خاصة بعد أن أصبحت الولايات المتحدة جاراً لإيران بعد احتلالها كلاً

من أفغانستان والعراق^(٧٩). ويرى الكثيرون من المتابعين لتطورات الأزمة النووية الإيرانية " أنها لا يمكن ان تكون نفس نهاية سيناريو الأزمة العراقية التي انتهت بالغزو الأمريكي للعراق. وذلك لأن إيران ليس العراق من الناحيتين: الاقتصادية والعسكرية، كما أن الموقف الدولي من سياسة الولايات المتحدة في المنطقة والعالم أصبح مختلفاً عنه أثناء الأزمة العراقية، وهناك تحول في مواقف كثيرة من الحلفاء لدرجة تظهر اتجاه التحالف الدولي في العراق للانهيّار بعد الفشل الأمريكي^(٨٠)، وإن أصرّار الولايات المتحدة على استخدام الضغط على إيران من أجل احتوائها هو " الفتاعة الأمريكية بأن إيران أصبحت اليوم أكثر تهديداً وقدرة على ممارسة هذا التهديد^(٨١). ولكي تستطيع واشنطن تنفيذ سياستها في العراق، سيكون عليها أن تتوصل إلى تفاهم مع إيران التي تمتلك العديد من أوراق الضغط والقوة على الساحة العراقية، وكذلك بالنسبة للملف الأفغاني، أما بالنسبة لعلاقات إيران مع فصائل المقاومة الفلسطينية، وتحديدًا حماس والجهاد، إضافة إلى حزب الله اللبناني، وما تقدمه إيران من دعم لهذه الفصائل، والتي ترى الولايات المتحدة " بأن هذه العلاقة والدعم يعيق التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية، فضلاً عن علاقة سوريا بإيران، إضافة إلى ملف الطاقة، والذي لن تستطيع الاستغناء عن مصادر الطاقة التقليدية في منطقة الشرق الأوسط، على الأقل لمدة مائة عام قادمة. ولاسيما أن إيران تمتلك ثاني احتياطي العالم للنفط والغاز في العالم. لقد عدت الولايات المتحدة مواقف كل من الصين وروسيا بشأن العمل العسكري أو العقوبات الاقتصادية كمحددات رئيسية للضغوط الأمريكية في هذا الشأن، مما فرض على الولايات المتحدة استبعاد أو تأجيل فكرة (تغيير النظام في طهران)، والتركيز نحو دبلوماسية تغيير سياسات النظام، ومع ذلك لم تحقق الولايات المتحدة أهدافها من خلال دبلوماسية تغيير سياسات النظام، لكنها قامت على محورين، الأول: الانفتاح على إيران والتخلي عن لهجة التهديد بتغيير النظام. والثاني/ محاولة احتواء إيران عبر تقليم الأظافر وتعتبر الولايات المتحدة أن إيران تمثل تهديداً كبيراً لمصالحها الاستراتيجية ولأمن حلفائها، خاصة إن هي امتلكت السلاح النووي، حيث تدير الولايات المتحدة الأزمة النووية الإيرانية، والتي رأت فيها فرصة للتخلص من التهديد الذي تمثله إيران، وحتى لو لم يثبت سعي إيران لامتلاك السلاح النووي، لظلت الأزمة فرصة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة للتخلص من التهديد الذي يمثله النظام الإيراني^(٨٢). لقد ادركت إيران أن موقعها الاستراتيجي المهم المطل على

منطقة الخليج (مصدر النفط في العالم) وعلى بحر قزوين (الذي يخترن ثروات هائلة من النفط والغاز)، قد بدأ يتحول عبئاً عليها في ظل الواقع الدولي الجديد، وفي ظل سياستها المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية وسعيها للتوصل الى حيازة الأسلحة النووية، وفي الوقت الذي لا تزال واشنطن مترددة حول الموقف الذي يجب اتخاذه معها، وعلى الرغم من المغامرات التي أقدمت عليها في العراق في العالم ٢٠٠٣، وفي أفغانستان في العالم ٢٠٠١، فإن محاولة فرض تغيير النظام من خلال استخدام القوة لا تزال قائمة في واشنطن. لقد استمرت إيران في اعلان عدائها للولايات المتحدة الأمريكية، وفي التنديد الرسمي بسياساتها منذ انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وبعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كذلك، لكنها في الوقت نفسه بذلت جهوداً كبيرة ومضنية ومكلفة في اتجاهين :

-الاتجاه الاول: هو البحث البدائل السياسية والاقتصادية والتسليحية التي تحد من أثر هذا الاختلال في أمنها الداخلي، وفي دورها وموقعها في ظل الحصار لاحتواء الامريكيين وتوجهت نحو أوروبا وروسيا الاتحادية والصين الشعبية وكوريا الشمالية.

-الاتجاه الثاني: هو الابتعاد عن المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتجنب أي حرب اقليمية يمكن ان تتورط فيها بعد كارثة الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت لثماني سنوات ^(٨٣). أن الولايات المتحدة تطرح جميع الاحتمالات الممكن العمل بها تجاه إيران، وانها لا يمكن أن تستبعد أي فعل في المستقبل، ومن أهم الأسباب الداعمة للاستراتيجية الأمريكية، ان تنهج في المستقبل وسيلة الحوار مع إيران، انطلاقاً من الأدراك بان الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق من دون اشراك إيران، وهذا لا يمكن تحقيقه بالقوة ^(٨٤). لقد اصبحت ايران الآن في صلب المشكلات الرئيسية التي يعانيها الشرق الأوسط، بحيث اصبحت من الصعب التخيل بان أيّاً من تلك المشكلات سيلقي حلاً من دون معاونة إيران، اذ يجب التعامل مع إيران كما يتم التعامل مع الصين، بمعنى: أنها دولة يمكن التنافس والتعاون معها في الوقت نفسه ^(٨٥).

ثانياً: قوى اقليمية صاعدة ذات تأثير على القوة الامريكية .

يبقى الصراع والسباق نحو المزيد من القوة والقدرة قائماً بين الدول، كما كان الحال بالأمس قبل وعبر التاريخ. وفي عالم تحكمه المصالح ستبقى البلدان الفقيرة والضعيفة محط اطماع القوى الكبرى الباحثة عن الأسواق

والنفوذ والموارد الأولية. بالإضافة الى ان هناك دول قد تنهض كقوى اقليمية تتمتع بنفوذ معين تستغله لممارسة ضغوط على مراكز القرار لدى الدول العظمى (مثل: اسرائيل، ايران، تركيا، الهند، مصر، كوريا الجنوبية، المكسيك، البرازيل، كندا.... الخ). فالقوة "قد تمارس من جانب واحد بشكل انفرادي أو بصورة تحالفية"، بمعنى آخر لن تبقى القوة الأمريكية في المرتبة الاعظم اذا تحالفت في وجهها قوتان أو اكثر من القوى المنافسة أو الرافضة لنظام دولي تسيطر عليه الأحادية الاميركية. ويرى بريجنسكي حلاً لتسمية الدول الكبرى الاخرى بانهم لاعبين جيوبوليتيكيين من الدرجة الاولى وهي الدول التي تحظى بقدرة وارادة وطنيتين كافيتين لممارسة قدرتها ونفوذها خارج حدودها فتكون بذلك قادرة على التأثير في مجرى العلاقات الدولية بطريقة تضر بالمصالح الاميركية، وهكذا فإن الدور الأمريكي في العالم قد يتعرض لانحسار تدريجي، بسبب قدرة المنافسين والمرشحين المحتملين، الى جانب القوة الاعظم^(٨٦). والحديث عن عناصر القوة الاقتصادية والثقافية بات يعطي مؤشرات على تراجع مكانة الولايات المتحدة عالمياً مقابل بروز عناصر قوة تنافسية للقوى الكبرى الاخرى التي تنمو حصيلة قوتها بمعدلات أسرع من معدل نمو عناصر قوة الولايات المتحدة^(٨٧). أن القوى الكبرى إذا ما أرادت تصحيح علاقات التوازن الدولي فإن عليها اقامة علاقات تعاونية وتحالفات دولية - اقليمية، ومثل هكذا سياسات ستعمل لأحداث توازن مع الولايات المتحدة وحرمانها من إمكانات المساومة أو المناورة عبر المجالات (المناطق/القوى) الإقليمية^(٨٨).

حيث تمثل الكثير من العلاقات بين الدول وخاصة الدول الاسيوية تحدياً للولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط وما يجاورها، ومن هذه التحديات:

١- حال العلاقة بين الصين وباكستان، وكذلك علاقة الهند الناشئة حديثاً مع ايران والتي هي نتاجاً لأزماتها (الهند) المحلية في قطاع الطاقة^(٨٩).

٢- ان التوسع الصيني والهندي في قطاع الطاقة في الخليج يمثل واحداً من التحديات المهمة التي تواجه سياسات الولايات المتحدة في تلك المنطقة من العالم^(٩٠).

٣- فقد رأت روسيا انه من مصلحتها تعزيز علاقتها الاقليمية مع ايران التي كانت تعارض السياسة الاميركية في المنطقة، حيث التقت الدولتان في العديد من الرؤى التي استندت على رفض ومعارضة هيمنة القطب الاوحد في النظام

الدولي الجديد^(٩١). وتؤكد روسيا ان ممارسة ضغط قوي على ايران من التهديد باستخدام القوة والعقوبات الاقتصادية في محاولة لزيادة عزلتها الدولية، يمكن ان يؤدي الى تطرف نظام الحكم فيها، ويحفزه على ابتكار برنامج للردع النووي^(٩٢).

٤- وكما يعود التحالف التجاري بين طهران وبكين الى منتصف التسعينيات. ومنذ ذلك الوقت، يمكن القول ان ايران كانت تساعد الصين على تشكيل تحدّد لهيمنة أميركا العالمية، وحتى إذا لم تصبح الصين المنافس الند ل واشنطن، إلا ان احتياجاتها من النفط والغاز ستمنحها أسباباً وجيهة لمعارضة السياسة الامريكية تجاه طهران. ويظهر ان لدى الصين وايران اراء متشابهة حول عدد من قضايا السياسة الخارجية، مثل الوضع في الشرق الأوسط، وافغانستان، واسيا الوسطى ويدافع كلاهما عن الحاجة الى مجتمع دولي متعدد الاقطاب يمكنه تحدي قوة نفوذ اميركا العالمي^(٩٣).

وإذا لم تستطع القوة الاقليمية المهيمنة من الحفاظ على عناصر قوتها ومساحة الارض والقضايا التي تمسك بها، فإنها ستضطدم بأطراف دولية أو اقليمية طامحة^(٩٤). فالتحالفات تعنى مدى تطابق المصالح الأمنية والاستراتيجية لصياغة اطر عمل متقاربة بهدف تحقيق أهداف مشتركة او لعزل او لردع خصم او منافس ما^(٩٥). فالأمن الإقليمي هو تنسيق عسكري لردع أي تهديد، إذ يمثل اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً الى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحّد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها، وربما يعني ايضاً سياسة مجموعة من الدول تنتمي الى إقليم واحد تسعى الى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة اجنبية من التدخل في هذا الإقليم^(٩٦). لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الإيراني المحتمل تزايد في منطقة قزوين-القوقاز في دائرة اهتماماتها، وخاصة في ضوء الرغبة التي تمتلكها هذه الدولة في مجال المشاركة في مشروعات نقل النفط من هذه المنطقة. وإذا ما نجحت ايران في بسط نفوذها هناك فإن المخاوف سوف تزداد من امكانية تزايد الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما دعا البعض الى تقديم النصح للإدارة الأمريكية بضرورة العمل على تعزيز عزل ايران اقتصادياً وسياسياً من التأثير في هذه المنطقة^(٩٧). وكذلك فقد لعبت روسيا دوراً مهماً في عملية نقل النفط من بحر قزوين، حيث سعت الى تحقيق عدد من المكاسب الجيوبوليتيكية في هذه المنطقة، وفي المقابل برزت الرغبة الأمريكية في ان

تكون حاضرة في خريطة مسارات انابيب النفط في هذا الجزء من العالم للحد من تطلعات القوى الاخرى، ولا سيما روسيا وإيران، من خلال نشر قواعدها العسكرية في دول المنطقة، ودفاعها عن مصالحها التي تربط نجاح استراتيجيتها بالسيطرة على العالم من خلال الهيمنة على مصادر الطاقة في كل من الخليج العربي وبحر قزوين^(٩٨). لقد عبرت روسيا الاتحادية عن رغبتها في اكتوبر ٢٠٠٥، بأشراك طهران في مشروعها القاضي بإنشاء قوة عسكرية تهدف الى المحافظة على الأمن و الاستقرار في المنطقة. ويعد هذا المشروع في الحقيقة، مشروعاً منافساً للمشروع الأمريكي (Capian Guard) الذي يتابع نفس الاهداف المتمثلة في محاربة الإرهاب وتجارة المخدرات. وهكذا فإن رغبة دمج إيران وإشراكها في قوات (CASFOR) تندرج كذلك في الاطار الشامل لتعزيز التعاون العسكري الروسي-الإيراني. ان هذا الخيار في الحقيقة، يمكن ان يكون حركة دبلوماسية مدروسة بعناية فائقة أو بعبارة اخرى، يمكن ان يكون "عملية مبادلة" من اجل الحصول على التنازلات الإيرانية حول الملف النووي^(٩٩).

المبحث الثالث: التدابير الامريكية لاحتواء هذه التحديات.

يسير الأمريكيون بشكل متزايد نحو الأحادية في القضايا الدولية، اذ إنهم أقل ميلا للعمل عبر المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، وأكثر تشككا في القوانين الدولية وأكثر رغبة في العمل خارج هياكلها عندما يرون ذلك ضرورياً أو مفيداً أكثر. وعندما يواجهون خصما حقيقيا أو محتملا، يفضل الأمريكيون سياسة الاكراه على الاقتناع، حيث يؤكدون على العقوبات بدلا من الاغراء كوسيلة لأداء افضل. وعندما يتعلق الأمر باستخدام القوة، نجد أن هناك أمورا مشتركة بين التيار الاساسي لدى الديمقراطيين الأمريكيين وبين الجمهوريين. ففي تسعينيات القرن الماضي حتى اللبراليون الأمريكيون كانوا اكثر رغبة في اللجوء الى القوة. فإدارة كلنتون قصفت العراق والسودان. ان الاحادية القطبية جعلت من الولايات المتحدة اكثر رغبة في استخدام القوة في الخارج. فقد اصبحت الولايات المتحدة حرة في التدخل عمليا في أي مكان وأي زمان تختارهما، حقيقة عكستها تزايد التدخلات العسكرية الأمريكية عبر البحار والتي بدأت مع إدارة بوش الأب بغزو بنما في عام ١٩٨٩ وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ والتدخل الانساني في الصومال عام ١٩٩٢ واستمرت خلال حكم كلينتون مع التدخل في هايتي والبوسنة وكوسوفو، انها مشكلة القوة فالمقدرة العسكرية الامريكية انتجت ميلا لاستخدامها^(١٠٠). ان

الولايات المتحدة اتجهت الى تعطيل بروز القوى المنافسة عبر إشغالها بقضايا إقليمية جانبية فضلاً عن مشاكل داخلية^(١٠١). فالولايات المتحدة لا تتمتع بنفس النوع من حرية الوصول الى المرافق العسكرية في منطقة بحر قزوين مثلما تتمتع روسيا. ومع ذلك بدأت واشنطن بتأسيس وجود هام من خلال توليفة من الجهود الدبلوماسية والمناورات العسكرية واتفاقيات المساعدات العسكرية^(١٠٢). لذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء روسيا الاتحادية وتحجيمها، تنفيذاً للاستراتيجية الأمريكية الداعية الى عدم السماح لأي قوة إقليمية أياً كانت بالتصاعد بقدراتها لتشكيل تهديداً استراتيجياً للولايات المتحدة^(١٠٣). وقد خلص بريجنسي الى ان الهم الأمريكي الاكثر إلحاحاً هو السهر على أن لا تحصل أي دولة أو ائتلاف من الدول على الوسائل التي تساعد على طرد الولايات المتحدة من أوراسيا أو إضعاف دورها كحكم في هذه القارة التي من يسيطر عليها يسيطر على جزيرة العالم، بحسب مقولة عالم الجيوبوليتيك الانكليزي ما كندر^(١٠٤). بالإضافة الى وجود سياسة ضمن الاستراتيجية الأمريكية هي سياسة قائمة على مبدأ الوقاية أو مبدأ الإحباط يكمن في أن تكون القوات الأمريكية أعظم قوة على وجه الإطلاق، في المجال النووي و التقليدي معاً. ويشكل العمود الفقري لهذا التفوق من انفراد الولايات المتحدة في السيطرة على الفضاء الجوي، لأن السيطرة تجعل القوات الأمريكية قادرة على شن هجوم عسكري من غير أن تكون بينها وبين القوات المعادية خطوط تماس^(١٠٥). لقد عمدت الولايات المتحدة الى الحفاظ على موقعها العالمي من خلال ما يلي^(١٠٦) :

- ١- شن حروب وقائية ضد الاطراف المتحدية لموقع الولايات المتحدة العالمي، مادامت المبادرة العسكرية في يدها، كما حدث مع العراق مثلاً...
- ٢- التوسع الاضافي الى حد دفاعي أكثر أمناً وأقل تكلفة، وهذا ما تعمد الولايات المتحدة الى تنفيذه في أوربا عبر توسع حلف شمال الاطلسي الى دول في وسط وشرق أوربا.
- ٣- الدخول في تحالفات مع قوى أخرى للحفاظ على الوضع الإقليمي القائم. ومثال على ذلك معاهدة الدفاع مع اليابان. وهذا ما يتحقق عبر استخدام هذه المناطق كخط دفاعي - هجومي اول ضد القوى المنافسة، مما يرفع من تكاليف مواجهة الولايات المتحدة. وبذلك تصير القوى المنافسة واقعة تحت ضاغط الخيار بين: توسيع الالتزامات السياسية الدولية، إذا ما ارادت تغيير الوضع الدولي الراهن. وهي لا تستطيع مجازاة إمكانات الولايات المتحدة في

هذا الصدد. أو خوض مواجهات مع قوى/مناطق إقليمية، حيث تؤدي المواجهة بالإنابة إلى خفض تكاليف المواجهة المباشرة التي قد تتحملها الولايات المتحدة في وجه القوى المنافسة الأخرى.

أذ تتمتع الولايات المتحدة بعلاقات متينة، لهذا تحصل على دعم من قوى كبرى عدة (حلف شمال الأطلسي)، وقوى دول إقليمية مهمة (اليابان وإسرائيل..)، على نحو يدعم قدراتها العالية في التأثير، وكون أغلب القوى الكبرى هي حليفة الولايات المتحدة الأمريكية لا تفرض على الولايات المتحدة التزامات سياسية لكبحها، وإن القوى الأخرى لا تجد جدوى من تنفيذ جهد سياسي لمنافسة الولايات المتحدة فأتجهت بعضها إلى خفض انفاقها العسكري، وإلى خفض مقدار أي تحرك مدرك لسياسة الولايات المتحدة^(١٠٧). و من الأسباب التي تدعو لعدم المبالغة في قوة النفوذ الإيراني- في الوقت الراهن على الأقل هو أن تجارة الصين مع الولايات المتحدة تفوق بكثير تعاملاتها مع إيران. وفي السنوات العشر الأخيرة ارتفعت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة من حوالي ٣٥ مليار إلى ٢٠٠ مليار دولار. وبتعبير صارخ لا تستطيع بكين التضحية بعلاقاتها مع أميركا لصالح أعمالها مع طهران. ولكن في الأعوام القادمة سيكون اعتمادها المتزايد على النفط المستورد أحد العوامل التي ستقلل من أهمية مثل هذه الإحصائيات^(١٠٨).

المطلب الأول: التدابير الاقتصادية

تقوم السياسة الدولية على لعبة القوة أو التهديد بتوظيفها سواء أكانت عسكرية أم دبلوماسية أم اقتصادية، فالدول منذ الأزل البعيد استخدمت الإلغام أو الضغط أو التأثير أو الترغيب أو التهريب لتحقيق أهدافها و مصالحها، فالعقوبات هي إحدى الآليات التي تستخدمها الدولة عند استحالة اللجوء إلى الحرب أو عند الاعتقاد بأن العقوبات قادرة لوحدها لتحقيق الأهداف المسطرة^(١٠٩). ولاشك أن للعقوبات المفروضة على إيران غايات متعددة" فأولاً/هي ترتبط بقضية الانتشار النووي، التي احتلت مكانه محورية في السياسة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، والتي أصبحت ملحة بعد أحداث ١١ من سبتمبر، إذ تم الربط بينها وبين النظم المعادية للولايات المتحدة، وثانياً / إنّ للأمر علاقة بالتنافس الأمريكي على النفط^(١١٠). لقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات أحادية على إيران بحجة دعمها للإرهاب، كما فرضت عقوبات ثانوية على الشركات والدول ومن بينها روسيا والصين)- التي لها علاقة تجارية أو استثمارية مع إيران، وهي بذلك أعاق

الاستثمار في قطاع النفط الإيراني^(١١). واما في حالة الصين والتي تمثل اكبر قوة اقتصادية في آسيا، فإنها تواجه عدة تحديات اقتصادية خصوصاً نفاذ بعض المصادر الطبيعية، واعتماد نسبة مهمة من الصادرات الصينية على مواد خام، فضلاً عن مخاوفها من احتمالات أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية و اوربا الى نوع من القيود على حركة التجارة الصينية مع هذه الدول، فالتحديات التي تواجه الصين هي مشكلة الطاقة والتي يتوقع ان تستورد ما يعادل (٧) ملايين برميل نفط يوميا في هذا العقد^(١٢). لقد ايقنت الصين ان عليها الاستعداد لمقاومة سياسات الاحتواء والعزل واستنزاف مصادر القوة، وان استراتيجية التحول لا تتحقق من خلال القوة العسكرية وحدها، وانما من خلال بناء قوة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وهذا ما تملكه الصين، وهي بثقلها المتنوع تسعى الى مرتبة القوى العظمى القادرة على التأثير في حركة التفاعلات العالمية في القرن الواحد والعشرين، فصعود الصين الى مراتب المنافسه هو الاعدد من بين كل التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، وعبر عن ذلك (زبيغنيو بريجنسكي) اذ اعتبرها من اللاعبين الجيوستراتيجيين ولديها امكانات تؤهلها لتمارس القوة والنفوذ فيما وراء حدودها من اجل تغيير الاوضاع الجيوسياسية، ان نموها يتزايد بفضل اقتصاد السوق، وقد بدأت بالاندماج الفعلي في المؤسسات الدولية كالمنظمة الدولية للتجارة وتؤدي دوراً في الامم المتحدة، وتسعى نحو تشكيل مجتمع آسيوي يستثنى منه الولايات المتحدة الامريكية، وتساعد الجدل في الولايات المتحدة الأمريكية حول طبيعة العلاقة معها، فظهرت ثلاث تيارات اساسية هي:

-التيار الاول: يرى الصين العدو القادم للولايات المتحدة الامريكية، فهي بصدد إقامة قوة عسكرية كبرى تحاول ازالة الولايات المتحدة الامريكية في آسيا، مما تطلب من واشنطن تعزيز تحالفها مع الدول المحيطة بالصين.

-التيار الثاني: يدرك ان الحوار مع الصين عنصر مهم لاستقرار آسيا ولضمان المصالح الأمريكية فيها.

-التيار الثالث: يتصور أن هناك فرصة لإقامة علاقة مشاركة استراتيجية وحوار ايجابي معها، فالصين بدأت العمل الايجابي مع الولايات المتحدة الامريكية على عدة جبهات، ومنها الاستقرار في اسيا، وتجنب نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية، وتقليل الاستعداد لتصدير مواد نووية لأي بلد ومحاربة الارهاب^(١٣).

المطلب الثاني: التدابير السياسية

٢٧٢

التطورات التي تلت ١١ سبتمبر، مثل: الورطة العسكرية الأمريكية في أفغانستان، والوضع في العراق، وكانت واشنطن هي التي تحتاج إلى إيران أو على الأقل حيادها تجاه هذه الملفات، بل وصل الأمر بعض الاحيان إلى أن التعاون الإيراني الفعلي كان ضروريا لإدارة بوش حتى يمكنها المضي قدما في مخططاتها سواء في أفغانستان أم العراق، لذا كانت اللهجة العدائية بمثابة غطاء للحاجة الأمريكية إلى إيران، وورقة ضغط عليها في الوقت ذاته. فإيران تتمتع في ميزان القوة بوضع أفضل من الأمريكيين، وربما التصعيد من الجانب الأمريكي مع إيران كان مجرد تغطية التراجع في قدرتها على ممارسة ضغوط ضد طهران التي ليس لها القدرة على مقاومة تلك الضغوط فحسب، بل اتخاذ اجراءات من شأنها الإضرار بالسياسات والمصالح الأمريكية في العراق، وأن علاقة الشد والجذب بين إيران والولايات المتحدة ما تزال مستمرة، لكن نتيجة التطورات غير المتوقعة التي شهدتها الملف العراقي من جهة، وتزايد أسعار النفط، وعدم مجيء حقائق فنية عن الملف النووي الإيراني، كل ذلك جعل إيران في موقع المهاجم^(١١٦). فالجانب الأمريكي يدرك أن العقوبات يمكن أن تشكل عامل ضغط وسوف تخلق حالة من التمرد الداخلي مما يدفع النظام السياسي الإيراني لإعادة تقييم علاقته مع الولايات المتحدة^(١١٧)، اما التدابير السياسية التي تتخذها الولايات المتحدة ضد الصين تتمثل بسلوك الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصين في ناحيتين هما المطالبة بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان وكذلك التدخل في قضيتي تايوان والتبت^(١١٨).

المطلب الثالث: التدابير الامنية (القواعد العسكرية - حلف الناتو) اولاً-القواعد العسكرية الامريكية

مثل انتشار القواعد الامريكية في كثير من دول العالم تحدي كبير لباقى دول العالم. معتبرة هذه القواعد عقبة في تحقيق اهدافها ومصالحها مع دول العالم. فقد بلغت ميزانية البنتاغون للعام ٢٠١٧ بلغت ٧٠٠ مليار. ان على الولايات المتحدة الامريكية ان تعمل بكل جهدها حتى تتأكد من ان أي قوة منافسة (او صديقة) في اي مكان في العالم، لن تبلغ مكانه توازي مكانتها في القوة وعواملها. وهذه المهمة في مقدور الولايات المتحدة الامريكية وهي تستطيع اداءها عندما تتصرف باسم القوى الصناعية الكبرى في العالم بعد اقناع تلك القوى بان الولايات المتحدة سوف تراعي مصالحها المشروعة وتحميها بقوتها العسكرية الغالبة، وعلى هذا الاساس فان الولايات المتحدة

الأمريكية مطالبة بإيجاد الآليات التي تضمن ردع أي قوة منافسة لها ورد طمعها أو طموحه، للقيام بدور إقليمي أو عالمي أكبر^(١١٩). فالبعد العسكري الأمريكي يتحدد، بضمان قدرة عسكرية متفوقة لا نظير لها، تكون مؤهلة لحماية المصالح الحيوية الأمريكية أينما وجدت، كما يكون بمقدورها انزال هزيمة عسكرية بأعداد قائمين أو محتملين، وبزمن قياسي، وبأقل تكلفة من الخسائر البشرية والمعدات العسكرية في الجانب الأمريكي، أن هذه الاستراتيجية كانت وما تزال تبدي ميلاً واضحاً، ونزوعاً قوياً إلى تبني أسلوب ردع فعال يظهر قدرة الولايات المتحدة وتصميمها على استخدام قوتها العسكرية إذا ما تعرضت مصالحها الحيوية إلى الخطر، فالفكر الأمريكي يجمع بين التهديد باستخدام القوة العسكرية، أو استخدامها فعلاً، إذا ما تحول التهديد إلى أسلوب عمل، أو طريقة في التعامل لانزال العقاب في حال المساس بالمصالح الحيوية، أو عند تعرضها لتهديدات حقيقية. ولا تكاد تخلو أي من الإدارات الأمريكية التي تعاقبت على رئاسة الولايات المتحدة عن تبنيها لنمط من التصعيد والتهديد باستخدام القوة المسلحة، والدافع وراء تبني مبدأ القوة هو طبيعة الواقع الدولي والإقليمي، وبقاء الولايات المتحدة كقوة قائدة في النظام الدولي، وما رافق ذلك كله من اتساع الحيز الجغرافي لمفهوم المصالح الحيوية، ومجابهة أنماط متعددة من التحديات^(١٢٠). لقد اتخذت السياسة الأمريكية وسياسة الناتو شكل الحصار التدريجي لروسيا، وقد تم إقفال المجال الحيوي الأول لروسيا في أوروبا الشرقية باتضمام دولها لكل من الناتو والاتحاد الأوروبي، وتبعه محاولات تأجيج الثورات في كل من جورجيا وأوكرانيا، ثم التواجد العسكري في بعض دول آسيا الوسطى^(١٢١). حيث سعت الولايات المتحدة إلى إطالة أمدها رغم انتهاء الغزو الأمريكي لأفغانستان في سبيل الحصول على المزيد من القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، وبالتالي فإن هذا السعي الدؤوب للولايات المتحدة بشأن الحصول على القواعد العسكرية في آسيا الوسطى قد دفع بعض الدول في المنطقة إلى القيام برد فعل مماثل، فأحييت سياسات أمنية قديمة وأنشأت قواعد عسكرية مماثلة للقواعد الأمريكية^(١٢٢). وخلال العقدين الأخيرين، كسبت القوات الأميركية قواعد عسكرية أكثر من أي وقت مضى. فالبلدان التي تم غزوها، من قبل الولايات المتحدة لن تتخلى عنها من دون الحصول على موطن قدم دائم فيها. مثل خليج غوانتانامو في كوبا بعد الانتصار في الحرب الأميركية - الإسبانية في العام ١٨٩٨، وكذلك مثالي ألمانيا واليابان بعد

الحرب العالميّة الثانية، والفلبين بعد الغزو الأميركي، وكوريا بعد الحرب الكورية، والخليج العربي بعد حرب عام ١٩٩١. ففي كلّ واحدة من هذه المناطق كان ينجم عن الانتصار العسكري الأميركي، إنشاء قواعد أميركية عسكرية دائمة ذات أهداف بعيدة المدى^(١٢٣).

ثانياً- الناتو (حلف شمال الاطلسي)

بعد انتهاء الحرب الباردة، وانتفاء الحاجة من حلف وارسو، ظهر فراغ امني في منطقة اوربا الشرقية والوسطى، وعلية فلا بد من ايجاد حالة من الترتيب الأمني في تلك المنطقة، وهذا ما حصل فعلاً. وبذلك فان الولايات المتحدة الامريكية وجدت في حلف شمال الاطلسي أفضل أداة لتحقيق موطئ قدم لها في اوربا وفي ظل غياب حلف الناتو، فان نفوذ الولايات المتحدة في السياسات الأوروبية سيضعف بشكل كبير. لذا يرى بريجنسكي ان الناتو لا يوفر الإلية الرئيسية لممارسة تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الأوروبية فحسب بل يمثل كذلك قاعدة الوجود العسكري الحاسم في أوربا الغربية^(١٢٤). حيث تعد واشنطن أكثر الأعضاء تحمساً لتوسيع حلف الناتو نحو الشرق، فهي التي طرحت مشروع الشراكة من اجل السلام مع دول وسط وشرق اوربا خطوة اولية نحو اعدادها وتأهيلها للانضمام للحلف^(١٢٥). شكل طرح توسيع حلف شمال الاطلسي شرقاً تهديدا صريحا للأمن القومي الروسي ومثل تحدي كبير لروسيا الاتحادية، وكانت مبررات الحلف بأن هذا التوسع جاء من اجل تشديد بنيان جديد للأمن الاوربي والاطلسي، حيث تسعى الولايات المتحدة من خلال ذلك تثبيت دورها القيادي المهيمن عن طريق تعزيز دور الحلف الاطلسي، فضلا عن مخاوفها من اعادة بناء روسيا القوية^(١٢٦). وكذلك فإن للولايات المتحدة اهداف اخرى تسعى اليها من وراءها على مسألة توسيع حلف الناتو. اولاً: ان التوسيع هو تكريس لزعامتها ودورها القيادي في شؤون القارة الأوروبية، وما يقوي هذه الزعامة هو تعثر الأوروبيين في توسيع الاتحاد الأوربي نحو الشرق بحكم الخلافات القائمة بينهم بخصوص سياسة الحلف، وهو ما اعطى لواشنطن الفرصة لاستغلال هذه الخلافات. ثانياً: التوسع يراد منه تنشيط فعالية الاستراتيجية العسكرية في القرن القادم ذلك لأن من اهم مقومات هذه الاستراتيجية هو عد التهديدات التي تواجه الأمن والمصالح الأمريكية في الخارج اصبحت اكثر تنوعاً بعد انتهاء الحرب الباردة، وتتمثل في انتشار النزاعات العرقية والدينية في المناطق ذات الحساسية للمصالح الأمريكية مثل اوربا والشرق الاوسط،

وانتشار اسلحة الدمار الشامل في دول اقليمية تعادي هذه المصالح ومصدراً للجريمة والارهاب الدولي، لذلك تعول واشنطن على القوة العسكرية وتعدّها عنصراً لا غنى عنه لمواجهة هذه التهديدات بالتعاون مع حلفاءها في الناتو او على نحو منفرد اذا اقتضت الضرورة ذلك. ثالثاً: ان التوسع يراد منه حصر واحتواء روسيا ومنعها من ممارسة اي دور عالمي او اقليمي. فواشنطن لا ترغب في عودة روسيا قوة عالمية يمكن ان تقف امام مساعيها مع حلفائها للهيمنة على العالم، فهي تبقى بنظرها العدو المحتمل، ولهذا فهي تفضل عقد اتفاق مع موسكو بشأن التوسع بدلاً من ضمها للحلف^(١٢٧). وبهذا فإن استراتيجية توسيع حلف الناتو كانت ولا تزال تسير وفق سياقات وتصورات أمريكية بحتة تؤكد من خلالها واشنطن قيادتها للعالم بواسطة سيناريوهات واقواس ازمانات تنسجم مع ما يعزز الانفراد الامريكي بسلطة القرار الدولي، وتهميش أي دور للقوى الإقليمية والدولية الصاعدة^(١٢٨).

المطلب الرابع: مستقبل القوة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط
من المعلوم ان الولايات المتحدة الامريكية هي القوة المهيمنة في النظام الدولي الراهن، والقوة المهيمنة غالباً تتصرف بقدر كبير من الحرية في اختياراتها، لأن بنية الإطار الدولي تحدّ من خيارات وسلوك الدول الاضعف أكثر مما هو الحال بالنسبة للدول القوية، أي ان الدول القوية، وبخاصة في نظام القطبية الاحادية، عادة ما تتمتع بهامش أكبر من الحرية عند وضع سياستها الخارجية^(١٢٩). وهي دولة عظمى ذات اقتصاد قوي جداً، مدعوم بشركات عالمية تسيطر على كل انواع التجارة في العالم، اضافته الى امتلاكها لأعظم ترسانة عسكرية في العالم، مدعوم بميزانية كبيرة تبلغ مليارات الدولارات، محدثة فجوة عميقة بينها وبين باقي الدول ممن يسمون بالدول الكبرى في العالم. اضافة الى انها تتمتع بقوة اخرى تضاف لها استراتيجياً، هي سياسة التحالفات مثل قيادتها لحلف الناتو(شمال الاطلسي) الذي تسعى من خلاله السيطرة على الجميع، فيكون الاجماع الدولي وسيلة لتبرير سياسة الهيمنة والعمل العسكري المشترك. وهو ما تم استخدامه لأكثر من مرة. حيث تنوعت اساليب السياسية ما بين العصا والجزرة، والمكافأة والعقاب واسلوب التهديد والوعيد والقبول والرضا. كذلك وسائل القوة (الصلبة والناعمة) أو كلاهما. وهكذا فإن استخدام القوة بصيغة عمليات عسكرية أو عقوبات اقتصادية يبقى من الثوابت في الاستراتيجية الأمريكية.

وتتسبم الولايات المتحدة الامريكية منصب قيادة العالم، وما لاشك فيه انها ستبقى الدولة الاولى بدون منازع عالمياً للعقود القادمة لعوامل متعددة منها.

- ١- ان لديها القوة الناعمة الاكثر تأثير في العالم.
- ٢- فهي تستقبل سنوياً أكبر عدد من المهاجرين بمعدل مليون شخص سنوياً.
- ٣- وهي تصدر العالم بالتكنولوجيا والتقنيات.
- ٤- كما ان الولايات المتحدة هي الاولى في عالم المال والاعمال والاولى عالمياً بالأعلام، وحتى على مستوى التعليم في العالم فيوجد بالولايات المتحدة (١٧) من أصل (٢٠) جامعة الاولى في العالم. اضافة الى ملفها التجاري فهو الاول في العالم، فهي الاولى عالمياً في استهلاك البضائع واستخدام التقنيات الحديثة، وهي المستورد الاول للمصادر الطبيعية، واما الناتج الاجمالي (GDP) فيبلغ ١٦ ترليون دولار وهو اكثر من ضعف الناتج المحلي للصين، وميزانية تتعدى ٧٠٠ مليار دولار، وبهذا تصبح الولايات المتحدة اكبر قوة عسكرية في العالم. بالإضافة الى النهج الديمقراطي هو الاكثر فاعلية بالمقارنة بدول العالم الاخرى^(١٣٠).

الخاتمة

اعطت مقومات القوة وتوظيفها الجيد للولايات المتحدة الامريكية السيطرة على جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، مما حصلت على القوة العظمى في العالم. وبذلك دفعها لتبني سياسة الهيمنة على العالم. كما انها تستطيع الوصول الى أي مكان في العالم، وتستطيع أن تمد نفوذها الى اجزاء كثيرة من العالم، لكنها لن يكون بمقدورها السيطرة على جميع المعمورة منفردة. فالهيمنة لا تعني الامبراطورية لكنها تستطيع الهيمنة على مجالات عدة. كما ان الهيمنة لم تأتي بنتائج ناجحة وجيدة، ولا يمكن الاستمرار بها، فهي تحتاج إلى التعاون بين الحكومات والمؤسسات الدولية. وبينما ستظل الولايات المتحدة هي أقوى دولة، فهي لا تستطيع أن تنشر السلام والاستقرار بدون التعاون الدولي، مما يعني الاحتفاظ بالحلفاء إلى جانب تطوير شبكات جديدة تستوعب القوة الصاعدة مثل الصين والبرازيل... وهذا ما شهدناه خصوصاً في الازمة السورية على سبيل المثال. حيث ظهر وبوضوح تراجع الدور الأمريكي في الازمة امام دول المنطقة مثل روسيا والصين وايران وحلفائهم، مما جعل واشنطن بحاجة للتعاون والتسوية بشأن انتهاء الازمة السورية. واليوم تتوزع القوة في العالم. فهناك الكثير من الاطراف الفاعلة دولياً تحتفظ كل منها بعامل أو اكثر من عامل قوة، قد

تستطيع به تحدى الهيمنة الامريكية، مما اوجد حالة من التعاون الاستراتيجي أو التفاهم الاستراتيجي لتطابق وجهات النظر الاقليمية المشتركة بين الدول، خصوصاً دول منطقة الشرق الاوسط، وما يجاورها من دول كبرى كروسيا والصين. وهم لاعبون اساسيون ومعهم آخرون. فهناك حاجة دولية نحو العمل الجماعي أو شبه الجماعي، لحل الكثير من المشاكل والازمات التي تواجه العالم والتي بدون العمل الجماعي المشترك سيكون الحل بعيد المنال.

American Power Challenges In the Middle East
Assistant Lecturer: : ABDUL JABBAR ISMAEL
IBRAHIM

Abstract

After the 1990 the international system has become closer to unipolarity represented by the United States of America .This in turn has led to the unilateralism of the USA to lead the world, taking advantage of its multiple elements of power and adopting at the same time to a new political policy, that is the American hegemony. This new policy, which was based on the use of force, was not successful. It led to failed and unacceptable result in many international issues. The concept of hegemony enticed the United States to intervene in the affairs of many countries across the world .Moreover ,it made it an occupying power just like what happened in Afghanistan 2001 as well as Iraq 2003.The policy has also failed to achieve tangible and successful results in intervening in other issues such as the Palestinian- Israeli conflict, and the Iranian nuclear file.

As opposed to the policy of hegemony, the continuing intervention in the matters of other countries and search for its interest wherever it exists; there have been a number of challenges from countries which are considered to be powerful and to have an influence in their geographic proximity. These countries try to distance the USA, in various ways, from the Middle East and other areas which are vital to them.

الهوامش

- (١) عبد الناصر جندي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مبدولي، ط١، القاهرة، ٢٠١١، ص١٦٢-١٦٣.
- (٢) خليل حسين، النظام الدولي: المفاهيم والأسس... الثوابت والمتغيرات، منشورات الحلبي الحقوقية، ط١، بيروت، ٢٠١٣، ص٤٧-٥٠.

(٣) www.hglshkat.com

- (٤) هاري آرياجر، الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ترجمة راجح محرز علي، ط١، ابو ظبي، ٢٠١١، ص١٢٥-١٢٦.
- (٥) ايمان احمد رجب، كيف يمكن فهم تحولات القوة في السياسة الدولية، ملحق السياسة الدولية، العدد ١٨٨، ابريل، ٢٠١٢، ص٣.
- (٦) غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٢.
- (٧) هاري آرياجر، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.
- (٨) بشير عبد الفتاح، ازمة الهيمنة الامريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠١٠، ص٧.
- (٩) خضر عباس عطوان، الولايات المتحدة ومستقبل القطبية الدولية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان ٢٩-٢٠١٢، ص٨٩-١٠٢.
- (١٠) سليمان عبدالله الحربي، مفهوم الامن، مستوياته وصيغته وتهديداته، المجلة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٩، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٣.
- (١١) غسان العزي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩-٣٠.
- (١٢) عدنان محمد هياجنة، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، العدد ٢٩، ابو ظبي، ١٩٩٩، ص٥٠.
- (١٣) غسان العزي، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.
- (١٤) عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.
- (١٥) أحمد فاروق عبد العظيم، سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٣.
- (١٦) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دار الشوق، ط١، عمان، ٢٠٠٩، ص١٤٧.
- (١٧) رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مركز صنعاء الفكر، ط١، بيروت، ٢٠١١، ص٣٠-٤٠.
- (١٨) غسان العزي، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.
- (١٩) عبد الناصر جندلي، المصدر اعلاه، ص٩٨.
- (٢٠) عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ط١، ٢٠٠٤، ص٣٤٠.
- (٢١) www.aljazeera.net/encyclopedia/.../11/.../ وادي-السليكون-قطب-التكنولوجيا-الأميركي
- (٢٢) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٤١-١٤٦.
- (٢٣) خليل حسين، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٤.
- (٢٤) غسان العزي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢-٤٢.
- (٢٥) عبد الناصر جندلي، المصدر اعلاه، ص٩٨.
- (٢٦) سليمان عبدالله الحربي، مصدر سبق ذكره، ص١٥.
- (٢٧) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.
- (٢٨) خليل حسين، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٠.
- (٢٩) رفيق عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص٢٥-٢٦.
- (٣٠) غسان العزي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.
- (٣١) عبد الناصر جندلي، المصدر اعلاه، ص٩٣.
- (٣٢) غسان العزي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.
- (٣٣) عبد الناصر جندلي، المصدر اعلاه، ص٨٧.

- (٣٤) ديارى صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات انابيب نقل النفط من بحر قزوين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ابو ظبي، ٢٠١٠، ص ١٣٥-١٣٧.
- (٣٥) www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/
- (٣٦) اياد بدر زيتي، الابعاد الاستراتيجية للموقف الروسي والصيني المشترك من الازمة السورية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٩، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ٣٣.
- (٣٧) هاري آرياغ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.
- (٣٨) خضر عباس عطوان، الهيمنة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٢٥، ٢٠١١، ص ٩.
- (٣٩) خضر عباس عطوان، الولايات المتحدة ومستقبل القطبية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.
- (٤٠) غسان العزي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.
- (٤١) رفيق عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ٩-١٠.
- (٤٢) ريهام مقبل، عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٨)، ٢٠١٢، ص ٩.
- (٤٣) احمد سليم البرصان، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الابعاد السياسية والاستراتيجية، السياسة الدولية، العدد ١٥٨، اكتوبر ٢٠٠٤، المجلد ٣٩، ص ٤٢.
- (٤٤) رفيق عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ٨١-٨٥.
- (٤٥) غسان العزي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧-١٦٧.
- (٤٦) حميد الجميلي، عناصر قوة وضعف الاقتصاد الامريكي، المركز الاقليمي للعلوم والتكنولوجيا، مجلة المنتدى، المجلد ٢٨، العدد ٢٥٨، الاردن، ٢٠١٣، ص ١١-١٣.
- (٤٧) خضر عباس عطوان، الهيمنة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١-٢٢.
- (٤٨) خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دار اسامة للنشر والتوزيع، ط١، الاردن، ٢٠١٠، ص ٧٥.
- (٤٩) أحمد فاروق عبد العظيم، مصدر سبق ذكره، ص ٣١-٣٢.
- (٥٠) خضر عباس عطوان، الهيمنة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
- (٥١) خلود محمد خميس، الازمة السورية واستراتيجية التدخل الروسي في المنطقة العربية: دراسات دولية، مجلة متخصصة محكمة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٠، ٢٠١٥، ص ١٢٣-١٢٦.
- (٥٢) لى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد ٣٦٢، ٢٠٠٩، ص ١٠٧.
- (٥٣) غسان العزي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٦.
- (٥٤) ايمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية (٢٠٠٨-٢٠٠٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد ٣٥٨، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٧٧.
- (٥٥) نزار اسماعيل الحيايلى، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، مركز الدراسات الاستراتيجية، دراسات دولية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ٣.
- (٥٦) لى مضر الامارة، المصدر اعلاه، ص ١١٥.
- (٥٧) نزار اسماعيل الحيايلى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤-٢٧.
- (٥٨) يافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة، ط١، ابو ظبي، ٢٠١٠، ص ١٤٣.
- (٥٩) خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.
- (٦٠) روجر هاورد، نقط ايران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧، ص ١٦٢.
- (٦١) محمد مصطفى الخياط، الطاقة البديلة.. تحديات وامال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، المجلد ٢٠٠٦، ص ٤١، ٧٥.
- (٦٢) ايمن طلال يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣-٨٧.

- (٦٣) ريتشارد ن. هاس، استعادة التوازن، دار الكتاب العربي، ترجمة سامي الكعكي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٤-٢٦.
- (٦٤) محمد الأمين مقراوي الوغليسي، الازمة الاورانية جذورها ..خلفياتها ومستقبلها. بين يدي الازمة.. الإسلام والعلاقات الدولية، مجلة البيان، ٢٠١٥/١٨/٣. <http://www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?id=3403>
- (٦٥) بهاء عدنان السعيري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، سلسلة جامعية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، بغداد، ٢٠١٢، ص ٣١٤-٣١٥.
- (٦٦) احمد سعيد دحلان، الجامعة الإسلامية-كلية الاداب، تقرير حول الازمة السورية، ص ٣.
- (٦٧) خضر عباس عطوان، الولايات المتحدة ومستقبل القطبية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.
- (٦٨) خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.
- (٦٩) اياد بدر زيتي، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.
- (٧٠) نزار اسماعيل الحياي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.
- (٧١) اياد بدر زيتي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤-٤٥.
- (٧٢) روجر هاورد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣.
- (٧٣) منوشهر دوراج، الأبعاد الاستراتيجية لتعزيز العلاقات الإيرانية-الصينية، مجلة الاهرام، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٣/٣/٢٢. (محاضرات)
- (٧٤) نان لي، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص ١٤٣-١٤٩.
- (٧٥) روجر هاورد، المصدر نفسه، ١٤٣-١٤٨.
- (٧٦) حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد، ٤٢، ٢٠٠٩، ص ١٠.
- (٧٧) خضر عباس عطوان، الولايات المتحدة ومستقبل القطبية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦-١٣٥.
- (٧٨) عبد الحميد العيد الموساوي، قراءة في علاقات إيران الإقليمية والدولية، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص ٥٦-٧٠.
- (٧٩) أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية (٢٠٠٩-٢٠١٢)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط٢، أبو ظبي، ٢٠١٢، ص ٢٣٣.
- (٨٠) أشرف عبد العزيز عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.
- (٨١) بهاء عدنان السعيري، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨.
- (٨٢) اشرف عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠-٢٥٧.
- (٨٣) عبد الحميد العيد الموساوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.
- (٨٤) بهاء عدنان السعيري، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٤-٣١٥.
- (٨٥) نقلا عن عبد الحميد العيد الموساوي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.
- (٨٦) ديارى صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨-١٤٠.
- (٨٧) غسان العزي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤-٢٩٧.
- (٨٨) خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.
- (٨٩) خضر عباس عطوان، الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٩.
- (٩٠) روجر هاورد، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥-١٧٤.
- (٩١) محمد عبد الرحمن العبيدي، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ١٦، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ٢٥١.
- (٩٢) ايمن طلال يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.
- (٩٣) روجر هاورد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢-١٤٦.
- (٩٤) خضر عباس عطوان، الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ٨.
- (٩٥) نفس المصدر اعلاه، ص ٢٤.
- (٩٦) سليمان عبدالله الحربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.
- (٩٧) روجر هاورد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.

- (٩٨) ديارى صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص ٩-١١.
- (٩٩) عبد الحميد العيد الموساوي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.
- (١٠٠) أحمد فاروق عبد العظيم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤-٣٦.
- (١٠١) خضر عباس عطوان، الولايات المتحدة ومستقبل القطبية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.
- (١٠٢) مايكل كليمر، الحروب على الموارد، دار الكتاب العربي، ترجمة عدنان حسن، بيروت ٢٠٠٢، ص ١٠٩.
- (١٠٣) لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.
- (١٠٤) غسان العزي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.
- (١٠٥) هيرفريد مونكلر، الامبراطوريات منطق الهيمنة العالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ترجمة عدنان عباس علي، ط ١، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص ٢٢٠.
- (١٠٦) خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دار أسامة للنشر، ط ١، الاردن، ٢٠١٠، ص ٧١-٧٤.
- (١٠٧) خضر عباس عطوان، الولايات المتحدة ومستقبل القطبية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.
- (١٠٨) ريتشارد ن. هاس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.
- (١٠٩) امحمد برفوق، العقوبات الاقتصادية وإشكالية التمكين الحقوقي، جامعة لجزائر، العلوم السياسية، ٢٠١١/١٠/١١: ٢٠١١/١٠/١١.
- WWW.POLITICSAR.COM/AR/INDEX.PHPHPHPLPERMALINK/3102.
- (١١٠) أشرف عبد العزيز عبد القادر، ذكره مصدر سبق ذكره، ص ٤٠-٤٢.
- (١١١) أشرف عبد العزيز عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢-٢٢٤.
- (١١٢) يونس مؤيد يونس، ادوار القوى الآسيوية الكبرى-في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٥، ص ٦٨-٧٨. pdf.
- (١١٣) يونس مؤيد يونس، نفس المصدر، ص ٨٥.
- (١١٤) حيدر زهير جاسم، روسيا الاتحادية: مقومات القوة وتحديات المستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٧، ٢٠١٦، ص ١٣.
- (١١٥) محمد مجدان، سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر، جامعة الجزائر، ص ١٦.
- (١١٦) سامح راشد، إيران و واشنطن.. حسابات متداخلة وضغوط متبادلة، السياسة الدولية، العدد (١٥٨)، ٢٠٠٤، ص ١٦٣-١٦٥.
- (١١٧) بهاء عدنان السعبري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٩-٣٣٠.
- (١١٨) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.
- (١١٩) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، دار الشروق، ط ٨، القاهرة، ٢٠٠٣.
- (١٢٠) عبد القادر، محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧-١٦١.
- (١٢١) اياد بدر زيتي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.
- (١٢٢) علي قلعة جي، القواعد العسكرية الأجنبية والحقوقية الإنسانية بعد احداث ١١/سبتمبر/ايلول/٢٠٠١ مع اشارة خاصة الى قاعدة غوانتانامو، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ١، ٢٠١٢، ص ١٠.
- (١٢٣) هيثم مزاحم، القواعد العسكرية الامريكية في العالم: ٧٥٠ قاعدة في ١٣٠ دولة، مركز بيروت لدراسات الشرق الاوسط، ٣١ مايو ٢٠١٤. <http://www.beirutme.com/?p=559>
- (١٢٤) نقلا من محسن حساني العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٣، ص ١٥-١٦.
- (١٢٥) نزار اسماعيل عبد اللطيف، دور حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، اطروحة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩٩، ص ٨٠-٧٩.
- (١٢٦) حيدر زهير جاسم، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
- (١٢٧) نقلا من محسن حساني العبودي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨-٢٠.

